ملامح القطبية الدولية في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين

أ.د. عامر هاشم عواد

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

مرّ النظام الدولي بمراحل متعددة، وفي كل مرحلة كان تشكل القطبية الدولية مختلفًا، فقد خضع لمعيار التغيير والتعديل توافقًا مع ديناميكيات التغيير السياسي والاقتصادي العالميين، ومنذ عام 1991 والعالم يعيش مرحلة القطب الواحد المسيطر، إلا أن القرن الجديد الحادي والعشرين جاء حاملاً معه ملامح تغيير جديد في النظام الدولي بقطبيته التي ستذهب نحو الانتقال إلى مرحلة جديدة، بحكم التطور الواضح لمتغيرات القوة عند القوى التعديلية الطامحة لأخذ مكانها الذي تستحقه في عالم لم تعد فيه القوة المهيمنة هي القوة الوحيدة الحاكمة والمتحكمة في شؤون العالم، ولغرض مناقشة هذا الموضوع، انقسم البحث على مبحثين، تناول المبحث الأول، النظام العالمي الجديد بعد العام 1991 والتحول نحو الأحادية، في حين ناقش المبحث الثاني، مستقبل القطبية الدولية وفق ثلاثة مشاهد، وهي، الأحادية، ومركب الثنائية-التعددية، أو اللاقطبية.

الكلمات المفتاحية: القطبية الدولية، النظام الدولي، الأحادية القطبية، التعددية القطبية، اللاقطبية، القوة المهيمنة، القوى التعديلية.

The international system went through multiple stages, and at each stage the form of international polarity was different. It was subject to the standard of change and modification in accordance with the dynamics of global, political, and economic change. Since 1991, the world has been living in a dominant unipolar phase, but the new twenty-first century has come carrying with it the features of a new change in the international system with its polarity that will move towards The transition to a new stage, due to the clear development of power variables among the revisionist forces aspiring to take their rightful place in a world in which the hegemonic power is no longer the only force ruling and controlling world affairs. For the purpose of discussing this topic, the research was divided into two sections: The first section dealt with: The new world order after 1991 and the shift towards unilateralism. While the second section discussed: The future of international polarity according to three perspectives: unilateralism, (the dualism-pluralism complex), or non-polarity.

Keywords: International polarity, international system, Unipolarity, Multipolarity, Non-polarity, Hegemonic power, Revisionist power

الاستلام	الارجاع	القبول
2024/10/7	2024/10/16	2024/11/2

المقدمة

يعيش العالم اليوم في زمن تتغيّر فيه الدّيناميكيّات السّياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة بشكل سريع ومتسارع، وبما إنّ العلاقات الدّوليّة تمثّل إحدى الأبعاد الرّئيسة لهذه الدّيناميكيّات، فإنّ فهم تلك العلاقات، وتحليلها يصبح أمرًا بالغ الأهميّة.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، شهد العالم تحوّلات جذريّة في النّظام الدّولي، وتوزيع القوى العالميّة، إذ أفرزت هذه التّحوّلات نظامًا جديدًا من القوى العالميّة، والمنافسة الدّوليّة، والمعروف بـ (القطبيّة الدّوليّة)، ويُعدُّ فهم القطبيّة الدّوليّة، وتحليل توجّهاتها في القرن الحادي والعشرين مهمًّا لفهم العلاقات الدّوليّة، والدّيناميكيّات السّياسيّة والاقتصاديّة العالمية.

وفي القرن الحادي والعشرين، تواجه القطبيّة الدّوليّة تحدّيات جديدة وتحولات مستمرة، ويتأثّر توزيع القوّة والنّفوذ بعوامل عديدة، مثل التّغيرات الجيوسياسيّة، والتّكنولوجيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، لذلك، يصبح من الضّروري فهم توجّهات القطبيّة الدّوليّة في هذا العصر المتغيّر والتّحليل المستمر لها.

ورغم أنّ عنوان البحث ينتهي زمانيًّا عند العقد الثّاني من القرن الحالي، إلّا أنّ البحث سيأخذ حيّزًا زمانيًّا أبعد عبر استشفاف شكل المستقبل الخاص بالقطبيّة الدّوليّة، وسيذهب لواحد من ثلاثة احتمالات، إمّا الثّنائيّة، أو المتعدّدة (الثّلاثيّة)، أو اللاقطبيّة.

منهجية البحث

أولاً: إشكالية البحث

إنّ محاولة العديد من الفواعل للحدّ من استمرار الهيمنة الأمريكيّة المنفردة، التي ظهرت بعد العام 1991، قادت إلى ملامح مرحلة جديدة في العقد الثّاني من القرن الحالي ستكون لها تأثيراتها على شكل النّظام الدّولي برمّته.

ثانياً: أهمية البحث

ترجع الأهميّة العلميّة إلى ما قد يمثّله هذا البحث من إضافة للدّراسات ذات الصّلة، ذلك أنّه يتناول موضوع التّحوّل في النّظام العالمي الجديد، بما له من سمات جديدة قد حملت في ظاهرها مجتمعًا دوليًّا بشرعيّة وسلام، من خلال التّصدّي للعديد من القضايا، مثل، القضاء على الإرهاب، والتّخلّص من الأسلحة النّوويّة، والحكومات الدّيمقراطيّة، وحقوق الإنسان، والمجتمع

المدني)، وهي في الحقيقة أدوات تستخدمها الولايات المتّحدة الأمريكيّة لبسط نفوذها وسيطرتها على المجتمع الدّولي.

ثالثاً: فرضية البحث

سيعمد البحث لإثبات فرضيّة قوامها أنّه كلّما تصاعدت مقوّمات القوّة والتّأثير لدى أطراف أخرى غير الولايات المتّحدة، كلّما اتّجهنا للتّغيير على صعيد القطبيّة الدّوليّة.

رابعاً: منهج البحث

اعتمد البحث على المقترب التّاريخي، والمنهجين، الاستقرائي، والاستنباطي، للوقوف على الظّاهرة موضوع البحث بصورة واضحة.

خامساً: هيكلية البحث

انقسم البحث على مبحثين، تناول المبحث الأوّل، النّظام العالمي الجديد بعد العام 1991، والتّحوّل نحو الأحاديّة، ويتوزّع على مطلبين، الأوّل، ويناقش موضوع سمات ومبادئ النّظام العالمي الجديد، أمّا المطلب الثّاني، فسيناقش مظاهر النّظام العالمي الجديد، في حين سيناقش المبحث الثّاني، مستقبل القطبيّة الدّوليّة، وسينقسم على مطلبين، يذهب المطلّب الأوّل لدراسة ردود الأفعال والرّؤى بشأن انفراد الولايات المتّحدة بالقطبيّة الأحاديّة، فيما يناقش المطلب الثّاني الرّؤية المستقبليّة للقطبيّة الدّوليّة، ثمّ تأتي خاتمة الدّراسة والنّتائج والتّوصيات التي توصّلت إليها.

المبحث الأول: سمات النظام العالمي الجديد بعد العام 1991 ومظاهره

شهدت العلاقات الدّوليّة، وعلى نطاق واسع تغييرات مهمّة، وغير مسبوقة منذ أن كانت هذه قد أخذت ملامحها النّهائيّة، بعد الحرب العالميّة الثّانية، ويحمل هذا التّغيير –بتسارعه وكثافة وقائعه – على الاعتقاد أنّ العالم يشهد، في ظلّه شكلًا ما من أشكال الاستبدال، يتمثّل باستبدال نظام دولي قديم، بنظام دولي آخر جديد[1]، وكان للولايات المتّحدة بعد ذلك بقيادة (رونالد ريجان)، دور ذو أثر بالغ في إنهاء نظام العالم القديم بمختلف أزماته، بدءًا من أزمة الصّومال، وانتهاءً بحرب الخليج الثّانية، وساعد على ذلك خروج القطب الرّوسي من المنافسة، وانتهاء الحرب الباردة والقطبية الثّنائيّة في عهد جورج بوش الأب[2].

وقد أطلّت مرحلة التّسعينيّات في العالم المعاصر لتوكيد التّفرّد الأمريكي، ووضوح صورة الهيمنة المستقبليّة، وفكّ عقد التّنافس والصّراع الثّنائي مع الاتحاد السوفيتي بعد انهيار الأخير

والكتلة الاشتراكيّة في أوروبا الشّرقيّة عام 1991م، ووصلت الإمبرياليّة الأمريكيّة درجة عالية من النّمو، إذ إنّ أيّ مزيد من التّطوّر يعني تلقائيًّا انهيارًا تدريجيًّا ونهاية الرّأسماليّة[3]، وتغيّر شكل العالم ليبدأ تاريخ جديد تسيطر فيه قوّة جديدة، وتزول فيه القوّة المسيّطرة قبلها، وأخذت القوّة الجديدة المسيّطرة تنصّب نفسها قائدًا للعالم، محتكرة الحقّ في القيادة لنفسها، مزيلة كلّ مَن ينافسها في ذلك[4]؛ لذا أخذ السّياسيون والمراقبون والمحلّلون يقدّمون تحليلًا للنّظام الجديد، ومن ثمّ فإنّ البحث يدلي بدلوه في رسم تصوّر لهذا النّظام.

المطلب الأول: سمات ومبادئ النظام العالمي الجديد

شكّلت تبعات حرب الخليج الثّانية 1991 الدّافع الذي حمل الرّئيس جورج بوش (الأب) على الدّعوة إلى نظام عالمي جديد، وليس بمستنكر أن تكون الدّعوة خارجة من الولايات المتّحدة، إذ سبقه الرئيس (روزفلت) ذلك أنّه طرح فكرة (منظّمة الأمم المتّحدة) عام 1945م وقبلهما كان الرّئيس (ويلسن) قد اقترح فكرة عصبة الأمم المتّحدة بعد الحرب العالميّة الأولى، وهذا المصطلح على الصّعيد الأكاديمي برز للمرّة الأولى في أوائل السّتينيّات حينما استعمله المحامي الأمريكي (كرينفينك كلارك) المستشار للعديد من وزراء الخارجيّة في البيت الأبيض، ولكنّه لم يصطلح عليه في الفكر السّياسي إلّا بعد ثلاثين عامًا حينما استخدمه جورج بوش 1991 بقوله: "قد بدأ يلوح في الأفق عالم تحقّق فيه الأمم المتّحدة الأهداف التّاريخيّة التي وضعها مؤسّسها بعد أن تحرّرت من قيود الحرب الباردة، عالم تعمّ فيه الحريّة واحترام حقوق الإنسان في كلّ الدّول، وإنّ حرب الخليج قد وضعت العالم الجديد أمام اختباره الأوّل"[5].

أولاً: سمات النظام العالمي الجديد

وقائع عديدة توالت على ساحة العلاقات الدّوليّة، عزّزت ميل هذه الأخيرة إلى الانعطاف نحو مناخ سياسي جديد، فأضفت عليها سمات وخصائص مميزة[1]، وأهمّ تلك السّمات هي:

1. الصعيد السياسي والعسكري

أ.الهيمنة الأمريكيّة وقيادة الولايات المتّحدة لدول العالم غربها، وشرقها، لا سيّما الدّول العربيّة.

ب. استغلال الأمم المتّحدة حجّة لضرب أيّ دولة تتحدّى إرادة الولايات المتّحدة أو حليفاتها (إسرائيل).

ج. استخدام أحدث الأسلحة الفتّاكة والأجهزة الإلكترونيّة والأقمار الصّناعيّة لمجابهة أيّ قوى جديدة أو تكتلات جديدة[6].

2. الصعيد الاقتصادي

انهار التّوازن الدّولي السّابق بتراجع النّفوذ العسكري والاستراتيجي السّوفييتي في مناطق عديدة وحسّاسة من العالم، لكن هذا التّراجع –الذي قاد إلى ذلك الانهيار– حصل لأسباب اقتصاديّة، ذلك أنّ الاقتصاد السّوفييتي خرج منها منهكًا ومهزومًا من جولات طويلة من سباق التّسلّح امتدت أربعة عقود، ولم يكن بعد قادرًا على أن يجيب عن الحد الأدنى من حاجات الشّعوب السّوفييتيّة، ناهيك عن الاستمرار في رهان التّسليح الاستراتيجي، ولم تكن صورة الاقتصاد الأمريكي أقلّ سوءًا، فقد شهد، بدوره، موجات من الأزمة طالت مستوياته كلّها، من تضخّم متعاظم، وركود نسبي في الاستثمار، وتراجع في معدّلات الإنتاج، وانهيار متسارع في قيمة الدّولار... إلخ[7].

وشيئًا فشيئًا كان يبدو أنّ الهرم بدأ يتسلّق الاقتصاد الأمريكي، ويضعف قدرته على الصّمود أمام عنفوان القوى الاقتصاديّة الدّوليّة الجديدة، لا سيّما اليابان وألمانيا، ولم يكن خافيًا أنّ من أسباب سلامة الجهاز الإنتاجي الاقتصادي لهاتين القوّتين، بعدهما –أو إبعادهما –عن مجال التّسليح والإنفاق العسكري، فقد كانت اتّفاقيّات (يالطا) –بهذا المعنى نعمة على هذه القوى الجديدة، حين أسعفتها أحكامها في التّفرّغ للبناء الاقتصادي، والبحث العلمي، والإنتاج التّكنولوجي، في حين خرجت الدّولة السّوفيتيّة –وستخرج معها الولايات المتّحدة، فضلًا عن بريطانيا وفرنسا – منهكة تمامًا، ولن يكون سهلًا عليها امتصاص أزمتها الاقتصاديّة بسهولة، ناهيك عن الوقوف على القدمين موقف المنافس النّد للقوى الاقتصاديّة الجديدة، ولم تنشأ التّوازنات الدّوليّة الجديدة بعد على قاعدة أرجحيّة الاقتصادي على العسكري، لكنّها –بالتّأكيد– ستتّجه هذه الوجهة بمنطق موضوعي رغم الممانعة الأمريكيّة الشّرسة، وإذا كان الاقتصادي ما يزال لم يتحوّل بعد إلى حيث يصير العامل الرّئيس في رسم ملامح وقواعد تلك التّوازنات، فهو الآن –في الأقل – عامل من العوامل الرّئيسة، ويكفي أنّه إذا كان النّظام الدّولي السّابق نظامًا ثنائي القطبيّة عسكريًّا، وإذا كان النّظام الجديد أحادي القطبيّة عسكريًّا، فإنّ الجانب الآخر من الصّورة يقول إنه أصبح –تدريجيًّا–

متعدّد الأقطاب اقتصاديًّا من اليابان، وأوروبا الموحّدة، والنّمور الأربعة، فضلاً عن الولايات المتّحدة، ولن يكون هذا التّعدّد –على كلّ حال– دون نتائج سياسيّة مهمّة، لعلّ أهمّها أنّه سيعيد النّظر في سياسات الاستفراد الأمريكيّة، التي تريد تجاهل الوقائع العالميّة الجديدة[1].

لقد شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تشهد تهاوي النّفوذ السّياسي للدّولتين العظميين، فضلًا عن التّآكل التّدريجي للتّنافس العسكري والسّياسي بينهما، وهو ما أدّى في نهاية الأمر إلى إعلاء شأن المنافسة الاقتصاديّة بين العديد من القوى، والتّقليل من شأن الأيديولوجيّة والقوّة العسكريّة –نزولًا على مقتضيات الأمن القومي– لصالح القوى السّياسيّة والاقتصاديّة[8].

وفي هذا السّياق وجد عالم الجنوب نفسه في موقف جديد ساعيًا إلى التّوجّه نحو آسيا، بعيدًا عن الولايات المتّحدة؛ لأنّ دول ذلك العالم أصبحت أكثر وعيًا بمخاطر تبعيّتها الاقتصاديّة والثّقافيّة للغرب[9]، وفي محاولة للسّيطرة على دول العالم الثّالث إثر وعيه بمصالحه الاقتصاديّة وعمل الاقتصاد الغربي على نشر الرّأسماليّة الغربيّة، وذلك عن طريق الشّركات الدّوليّة عابرة القارات التي تحمل معها الأنماط الاستهلاكيّة لربط تلك الشّعوب بالنّظام الاقتصادي الاستهلاكي، وتمثّل ذلك في نشر سلسلة مطاعم، ومشروبات، وملابس[10]، كما إنّ النّظام الرّأسمالي الجديد يتطوّر وينتقل إلى مرحلة الثّورة الصّناعيّة الثّالثة، وتحويل البطالة إلى ظاهرة سياسيّة[11].

ثانياً: مبادئ النظام العالمي الجديد

كان الرّئيس جورج بوش الابن يطمح إلى تغيير النّظام العالمي عن طريق إلغاء مؤسّسة الأمم المتّحدة، حتّى تنفرد الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالسّيطرة على العالم؛ إذ لم تعد تقبل أن يستمر النّظام العالمي الرّاهن –في ذلك الوقت– على التّساوي في القوى والنّفوذ بين خمس دول تتشارك حقّ (الفيتو) في مجلس الأمن، بل أراد نظامًا عالميًّا جديدًا تنفرد فيه الولايات المتّحدة بحقّ الفيتو بوصفها القوّة العظمى الوحيدة المسيّطرة على العالم، لا سيّما بعد سقوط الاتّحاد السّوفيتي عام (1990م)[12]، في حين أعلن والده جورج بوش في 1991/4/14 المبادئ العامّة التي ستحكم النّظام العالمي الجديد، وهي:

1. التّمسّك بالشّرعيّة الدّوليّة، واتّباع الأساليب الدّيمقراطيّة، التي تضمن الحريّات الأساس، والتّعدّديّة، والحزبيّة، واحترام حقوق الإنسان، والقضاء على الدّيكتاتوريّة والإرهاب، وردع

المعتدي، وتسوية النّزاعات الإقليميّة والدّوليّة بالطّرق السّلمية، والتّضامن في وجه العدوان الدّولي[13-14].

2. كما حدّد مؤتمر قمّة أعضاء مجلس الأمن في 31 يناير 1992م مبادئ النّظام العالمي الجديد بأنّه اعتماد الدّيمقراطيّة، وحقوق الإنسان، وحريّة ونزاهة الانتخابات أساسًا للعلاقات بين الدّول، وتقوية دور مجلس الأمن، وزيادة صلاحيّات الأمين العام للأمم المتّحدة من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار الدّوليين، واحتواء النّزاعات الدّوليّة بالطّرائق السّلميّة والدّبلوماسيّة من خلال تحرّكات الأمين العام، أو عن طريق الجهات التي تكلّفها بذلك، وتنسيق الجهود والقرارات لردع الدّول الخارجة عن توجّهات والتزامات المجتمع الدّولي.

وبقراءة متأنّية لوقائع الأحداث في تلك الحقبة، نرى أنّ الطّريقة التي تعاملت بها واشنطن مع تلك القضايا لم تلتزم بذلك، فلم تحترم مبدأ حلّ النّزاعات بالطّرائق السّلميّة، وأيضًا نجد أنّ الصّراعات والنّزاعات على المستوى الإقليمي أو الدّولي لم تتقلص بل زاد عددها، وكذلك ظهر مدى انتهاكها لمبدأ احترام حقوق الإنسان بصورة بشعة في أحداث سجن أبو غريب، أمّا مبدأ التّحكّم في انتشار أسلحة الدّمار الشّامل والصّواريخ، فقد ظلّ غامضًا، إذ لم توضح هل ستمنع نفسها من تطوير تلك الأسلحة؟ وهل ستمنع تصديرها وبيعها وتصدير أنظمة الاتّصالات والمنتجات الهندسيّة التي تستخدم في صناعة تلك الأسلحة.

المطلب الثاني: مظاهر النظام العالمي الجديد

على صعيد القطبية الدّوليّة، مرّ النّظام الدّولي بعدد من أشكال القطبيّة وكالآتي:

1. مجتمع دولي متعدد الأقطاب

وفيه يتحدّد شكل النّظام الدّولي عن طريق وجود مجموعة من الأقطاب الدّوليّة التي تمتلك مصادر القوّة والنّفوذ، ممّا يميّزها عن باقي نسق المجتمع الدّولي، وتلك الأقطاب هي الدّول المنتصرة عقب حرب استمرت سنوات طويلة، وتضع تلك الأقطاب مبادئ علاقاتها على أسس مصالحها، وذلك هو مرتكزها عند الدّخول في تحالفات ثنائيّة أو ثلاثيّة ومعاهدات صلح وسلام، وتقسم تلك القوى العالم على مناطق نفوذ واستغلال للدّول الصّغرى، مع إعطاء نفسها الحقّ من الاستفادة من مصادرها الاقتصاديّة، واستغلالها تجاريًّا، وتعطّي نفسها الشّرعيّة الكاملة في التّدخّل

في سياسات الدّول الصّغرى التي تحاول أن تسعى جاهدة من خلال الثّورات الدّاخليّة للتّحرير، وبرز هذا النّظام بعد ثلاثين عامًا من الحروب انتهت بمعاهدة (ويستفاليا للسّلام 1648م)، وظهور القوى الخمس الكبرى، وهي، إنجلترا، وفرنسا، والنّمسا، وبروسيا، وروسيا[15].

2. مجتمع دولي ثنائي القطبية

هذا المجتمع سيّطرت فيه على النّظام الدّولي قوّتان عظميان تملكان من مصادر القوّة والنّفوذ ما لا يتاح لأيّ دولة أو قوّة دوليّة أخرى، وعلاقات القوّة في ظلّ هذا النّظام متعدّدة الأشكال بين الاستقطاب، أي تجميع للقوى الكبرى والمؤثّرة، وقيام علاقات تنافسيّة صراعيّة، فضلًا عن ضرورة أن يكون بين هاتين القوّتين نوع من أنواع التّوازن النّسبي، والتّناقض في المذاهب، والرّغبة في عدم المواجهة المباشرة، واستخدام الأطراف الثّالثة لاستعراض القوّة في إدارة الأزمات، وتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ عن طريق استخدام العديد من الوسائل، مثل تقديم المساعدات الغذائيّة، والماليّة، والعسكريّة، والطّبيّة، وظهور العديد من المفهومات، مثل حلفاء الحرب، وسياسة الصّدع، وسياسة الاحتواء، وفرض المذهب، وسياسية زملاء الفراغ، والصّراع الدّبلوماسي والإعلامي، والاختلاف الدّائم بشأن القضايا المطروحة، ولقد ظهر ذلك بعد الحرب العالميّة الثّانية؛ إذ ظهرت القوّتان الشّرقية بقيادة الاتّحاد السّوفيتي، والغربيّة بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة[16].

3. مجتمع دولي أحادي القطبية

وهو نظام قائم على قيادة قطب واحد للعلم، ذلك أنّه يمتلك مصادر القوّة والنّفوذ مع انعدام قوّة دوليّة أخرى تضاهيه، ويرجع السّبب لتفرده بالقيادة إلى سقوط القطب الآخر الذي كان ينافسه في قيادة النّظام الدّولي في محاولة لعمل توازن نسبي، وتكون لهذا النّظام معاييره الخاصّة، إذ يستخدم فيه المعيار الاقتصادي، فيصير الجانب الاقتصادي القوّة الأولى والأهم، بل يتقدّم القوّة العسكريّة، وتستخدم فيه كذلك الحملات الإعلاميّة للتّرويج عن عدالة هذا النّظام وأحلامه في تحقيق العديد من المبادئ، مثل الدّيمقراطيّة، والسّلام العالمي، واحترام حقوق الإنسان، واحترام حقوق الأقليّات، وهذا ما حدث بعد انهيار المعسكر الشّرقي نتيجة للإصلاحات (الجورباتشوفيّة) التي استهدفت تقوية الدّيمقراطيّة في البلاد والاقتصاد من خلال (سياسية البيرسترويكا) التي عملت على إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي، وانتقل التّأثير إلى بلدان أوروبا الشّرقيّة، الأمر الذي نتج عنه في وقت قصير نهاية هذا المعسكر، وظهور النّظام العالمي الجديد، وبدأ الطّلب على

زيادة دور الأمم المتّحدة، وتعالت الأزمات الاقتصاديّة وظهور أمراض جديدة معاصرة، في حين بدأ المجتمع الدّولي في الانشغال بالتّحوّلات الدّيمقراطيّة، وحقوق الإنسان، ومشكلات البيئة[17].

لقد أثمر هذا التّعديل في طبيعة الصّراعات الدّوليّة واقعًا جديدًا ونوعيًّا على صعيد التّوازن الدّولي، إذ جرى الانتقال –تدريجيًّا –من نظام ثنائي القطبيّة إلى نظام القطب الواحد، وهو الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وقد كان التّوازن الدّولي السّابق –الذي أنتج الاستقطاب العالمي بين القوّتين الرّئيستين– مبنيًّا على القاعدة الاستراتيجيّة العسكريّة، وتتمثّل بتوازن القوّة، وتقاسم النّفوذ، أو توزيع الهيمنة، غير أنّ تراجع العامل العسكري في التّوازنات الدّوليّة، الذي حصل –عمليًّا– بانسحاب القوّة الاستراتيجيّة السّوفييتيّة من غير منطقة من مسرح النّزاعات العالمي، أعاد هيكلة هذه التّوازنات بصورة جديدة، إذ توقّف الاتّحاد السّوفييتي عن أن يكون قوة عالميّة فوق –قوميّة، وانسحب من معركة النّفوذ الاستراتيجي، تاركًا السّاحة للاعب واحد، وهو الولايات المتّحدة، وهذا الاختلال الذي حدث في التّوازن الدّولي بخروج الاتّحاد السّوفييتي من حلبة الهيمنة، وبتراجع موقعه الاستراتيجي، لم يكن لينتج إلّا نظامًا جديدًا من التّوازن تشغله الولايات المتّحدة بصورة مطلقة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه (نظام القطب الواحد)[1].

وفقا لما تقدّم، فإنّ أبرز مظاهر مرحلة النّظام العالمي الجديد التي انطلقت بعد العام 1991 الآتي:

أولاً: سياسياً: هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد

انتهزت الولايات المتّحدة الأمريكيّة فرصة تفكّك الاتّحاد السّوفيتي لتواصل تدخلها العسكري في الشّرق الأوسط، وبلاد البلقان، وآسيا الوسطى، للتّحكّم في الشّرق الأوسط، وإقامة قواعد عسكريّة جديدة، ولفرض وضعيّة سياسة جديدة بدول عديدة في العالم، والتّحكّم في مصائر الدّول بالهيمنة الواضحة على قراراتها الخاصّة أو بتوجيه قرارات الأمم المتّحدة لمصالحها، وذلك عن طريق حضورها المكثّف في اللقاءات والمؤتمرات الدّوليّة، واستخدام العصا مع المخالف لسياستها، بفرضها الحصار، والعزلة عليه[18].

كما اتّسم النّظام العالمي الجديد بتقلّص دور الدّولة، بمعنى الانفصال بين دور الحكومة الشّديد والصّارم والمتشعّب، وبين ما يمكن أن نسميه بالمجتمع الكامل الذي يكون فيه اتّجاه اقتصادي يضمّ إلى جانبه القطاع الخاص إلى اتّجاه غير اقتصادي لمنظّمات حكوميّة، مثل

الرّوابط والجماعات العلميّة، مثل جماعة الخرّيجين، وهذه الكيانات سواء أكانت اقتصاديّة، أم غير اقتصاديّة أصبح لها دور فعّال في المراكز المتقدّمة في النّظام العالمي الجديد، وتقلّص دور الدّولة[17].

ثانياً: دبلوماسياً: دور الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد

تنوّعت مظاهر تدخّل الأمم المتّحدة لحلّ المشكلات المختلفة، فبدا دورها واضحًا في حرب الخليج الثّانية، وفي جورجيا 1993م، وطاجكستان 1994م، ووضع مراقب لوقف إطلاق النّار في أنجولا 1995م، ودورها في الكونغو الدّيمقراطيّة، فضلًا عن المطالبة بنزع سلاح الأطراف المتحاربة، وإزالة الألغام، وتقديم الرّعاية الصّحيّة والإنسانية للاجئين، مع رعاية العمليّات الانتخابيّة والدّيمقراطيّة، لكنّ دور الأمم المتّحدة بدأ في التّراجع والضّعف أكثر أمام تصاعد الهيمنة الأمريكيّة ورغبتها في اختيار أمين عام للأمم المتّحدة يأتمر بأمرها، لذلك كثرت الدّعوات إلى ضرورة إصلاح هياكل الأمم، لا سيّما مع تزايد رغبة بعض الدّول في الحصول على العضويّة الدّائمة في مجلس الأمن مثل ألمانيا، واليابان)[19].

ثالثاً: اقتصادياً: العولمة بوصفها ظاهرة مميزة للنظام العالمي الجديد

نظام العولمة الذي تقوده الشّركات متعدّدة الجنسيّات والتكتلات الاقتصاديّة الكبرى الذي استشرى كانت له تداعيات، إذ أدّى إلى احتكار تلك الشّركات للتّنمية الاجتماعيّة، ورافقت ذلك زيادة ملحوظة للفقر والأميّة في دول العالم الثّالث، فنتج عن ذلك اتّساع الهوّة الاقتصاديّة بين دول الشّمال والجنوب، ومن ثمّ تمكّنت العولمة المرتبطة بالرّأسماليّة العالميّة، أن تحتكر 86% من المعاملات الماليّة داخل البورصة (الولايات المتّحدة الأمريكيّة، واليابان، وألمانيا)، فضلًا عن الهيمنة على السّوق العالميّة، وإخضاع السّياسة للاقتصاد[20].

رابعاً: عسكرياً: حل الأحلاف العسكرية

أدّت أحداث الحرب الكونيّة الثّانية إلى تعزيز الهيمنة والتّفوّق الأمريكي في السّاحة الدّوليّة، ودخل الصّراع الأمريكي–السّوفيتي مرحلة جديدة بظهور سياسة الأحلاف والتّكتّلات العسكريّة–السّياسيّة، فاحتضنت أمريكا منظّمة حلف شمال الأطلسي (النّاتو)، بعدّها كتلة غربيّة في مواجهة التّيار الشّيوعي الشّرقي، في حين تصدّى الاتّحاد السّوفيتي لسياسة الأحلاف بإنشاء حلف وارسو لتنظيم الكتلة الاشتراكيّة في أوروبا الشّرقيّة، وهكذا دخل الاتّحاد السّوفيتي في إطار

الحرب الباردة بين القطبين، والعمل على تطبيق سياسة توازن القوى في السّاحة الدّوليّة، ويمكن ملاحظة علامات خفوت أمريكي (مؤقت) في حرب فيتنام عام 1973م، كشفت حدود القوّة الأمريكيّة، وبداية تصاعد الدّور السّوفيتي في أوروبا الشّرقيّة، والصّين، وكوبا، وبعض مناطق الشّرق الأوسط[3].

وبعد النّظام العالمي الجديد حُلّ الحلف الاشتراكي (حلف وارسو)، وانضمّت دوله إلى حلف شمال الأطلسي، وتمدّدت أذرع أمريكا عن طريق إقامة القواعد العسكريّة الأمريكيّة في مناطق مختلفة من العالم، لا سيّما الشّرق الأوسط، مثل الكويت، والسّعوديّة، وقطر، كما أرادت أن تحكم قبضتها على العالم لعدم صعود منافس؛ فمارست الضّغط الدّائم على الدّول المعدّة للسّلاح النّووي، مثل، باكستان، والهند، وإيران، وكوريا الشّمالية[21].

سادساً: ثقافياً: العولمة الثقافية

كانت السّيطرة للعولمة الثّقافيّة الغربيّة والأمريكيّة تحديدًا، فسخّرت أمريكا في سبيل تحقيق ذلك آليّات إعلاميّة لبث الهُويّة الثّقافيّة الغربيّة[22].

سابعاً: أمنياً: الإرهاب العالمي

تزايدت التّهديدات الإرهابيّة على الصّعيد العالمي، لا سيّما ما يتعلّق بالمصالح الغربيّة وخاصّة الأمريكيّة[23].

نستنتج ممّا تقدّم أنّ السّمة الأساس التي طغت على المرحلة التّاريخية ما بعد العام 1991 هي تفرّد الولايات المتّحدة بالهيمنة السّياسيّة، والعسكريّة، بل والاقتصاديّة، رغم المنافسة التي ظهرت من قوى اقتصاديّة أخرى، وليس أدل على ذلك من رصد القرارات السّياسيّة التي صدرت في مجلس الأمن بتأثير الولايات المتّحدة، فضلًا عن التّدخّلات العسكريّة الأمريكيّة لفرض وجودها العالمي، ناهيك عن استمرار تفوّق الولايات المتّحدة اقتصاديًّا، فقد كان شعار المرحلة تلك هو إحلال الدّيمقراطيّة، والنّظام الليبرالي، وفرضه على الجميع، لكن سوء التّطبيق، وانكشاف الطّمع الأمريكي والنّهم المفرط في سرقة ثروات الجنوب، والإصرار على عزل الأخرين، أفضى كل ذلك لأن تنطلق قوى أخرى في النّظام العالمي، رافضة للمنطق الذي قادت به الولايات المتّحدة العالم، ليشهد العقد الثّاني من القرن الحالي تحوّلات جديدة سياسيّة، واقتصاديّة، وعسكريّة ستلقي بظلالها على مستقبل القطبيّة الدّوليّة، وهو ما سنناقشه في المبحث الثّاني.

المبحث الثاني: مستقبل القطبية الدولية

واجهت الهيمنة الأمريكيّة ردود أفعال عديدة مختلفة بين رافض، ومهادن، وموافق، وكان الطّرف الرّافض هو الطّرف الأكثر تأثيرًا في الذّهاب نحو محاولة تغيير شكل القطبيّة الدّوليّة؛ لأنّه وجد أنّ استمرار الولايات المتّحدة التّفرّد بالقرار العالمي سيقود إلى نتائج سلبيّة على العالم أجمع.

في هذا المبحث سنناقش في المطلب الأوّل ردود الأفعال والرّؤى بشأن انفراد الولايات المتّحدة بالقطبيّة الأحاديّة، أمّا في المطلب الثّاني فسنناقش الرّؤية المستقبليّة للقطبيّة الدّوليّة.

المطلب الأول: رؤى القوى الفاعلة بشأن انفراد الولايات المتحدة بالقطبية الأحادية

تباينت مواقف القوى الفاعلة حيال انفراد الولايات المتّحدة بالتّصرّف في شؤون المجتمع الدّولي، وكان لهذا التّباين آثاره التي ستشكّل بداية المطالبة والاتّجاه نحو التّحوّل في القطبيّة الدّوليّة، وعليه سنتناول في المطلب الأوّل ردود أفعال القوى الفاعلة، ثمّ نذهب في المطلب الثّاني نحو الرّؤى المستقبليّة.

أولاً: رؤية القوى الأوربية

كانت ردود الدّول الأوروبيّة رافضة ترك مركز الصّدارة في المؤسّسات الدّوليّة، الذي احتلّته لعقود؛ ففرنسا وإنجلترا اللتان ظلّتا أهمّ حليفين لواشنطن خلال القرن الماضي، وافقتا على قواعد اللعبة القديمة في مقابل الاعتراف الأمريكي بقوّتهما وحصولهما على مقعد دائم في مجلس الأمن واحتفاظها بحقّ الفيتو، وفي محاولة لرفض القطبيّة الأحاديّة انتزعت فرنسا وإنجلترا الموافقة على أن يكون المدير التّنفيذي لصندوق النّقد الدّولي شخصيّة أوربيّة، وبالفعل منحت أوروبا تمثيلًا مساويًا لأمريكا في اتّفاقيّة (الجات)، وفي محاولة أخرى لمقاومة استراتيجيّة الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة تمثيل الدّول في المؤسّسات الدّوليّة تبعًا لأوزانها النّسبيّة الجديدة، ممّا يعني زيادة تمثيل القوى الصّاعدة على حساب القوى التي بدأت في التّداول، سعى الاتّحاد الأوروبي لإقامة التّحالفات[24].

وفي محاولة بريطانيّة لمواجهة سياسة اللجوء للعمل العسكري الاستباقي، التي تبنّته الولايات المتّحدة الأمريكيّة، طرح رئيس الوزراء البريطاني، توني بلير، تصوّراته بشأن مجتمع جديد قائم على خمس قواعد أعلنها في خطابه في 1999م، وهي، التّأكّد من صلاحيّة الحيثيّات، واستنفاد

الخيارات الأخرى جميعًا، والتّأكّد من إمكان إجراء عمليّات عسكريّة بشكل حكيم، والاستعداد لمواجهة آثار التّدخّل العسكري على المدى البعيد، وتحديد ما إذا كان الأمر يخصّ مصالح الجانب الذي يتدخّل أم لا (على أن يكون ذلك تحت قيادة الأمم المتّحدة بدون قيام الدّول بعمل فردي)[25-26].

ثانياً: رؤية روسيا الاتحادية

بعد تفكّك الاتّحاد السّوفيتي وانهياره إثر محاولات الإصلاح الاقتصادي والسّياسي بداخله، تلت ذلك محاولات محاصرة روسيا بطرائق عديدة منها، توسّع حلف الأطلسي في أوروبا الشّرقيّة واحتواؤها من خلال تقديم المساعدات الماليّة، وصولًا إلى محاولة التّقارب معها على سبيل التّوصّل إلى شراكة استراتيجيّة بين القوى، وصار من المسلّم به أنّ المجتمع الدّولي يعيش القطبيّة الأحاديّة، ومن ثمّ بدأت روسيا الجديدة تسعى جاهدة أن تجد لنفسها موقعًا على خريطة النّظام الدّولي، ترفض به الأحاديّة، مطالبة بتشكيل النّظام العالمي الجديد، وظهر ذلك من خلال العديد من المواقف، واستطاعت روسيا في عهد بوتن أن تنهي الاستحواذ الغربي– الصّهيوني على ثرواتها ومؤسّساتها، وخاصّة شركات البترول والغاز، وإعادة البناء الاقتصادي، كما استطاعت تقوية الصّعيد العسكري، وتنمية قوّتها، فقد تحرّكت القوات العسكريّة، وظهرت القطع البحريّة أمام الموانئ السّوريّة، وإقامة المناورات العسكريّة مع فنزويلا، وتوقيع البيان المشترك مع الصّين في موسكو يوليو 2005م، الذي تمخّض عن توطيد التّنسيق الاستراتيجي لتعزيز السّلام والاستقرار العالمي من خلال ضرورة إدخال الإصلاحات على نظام الأمم المتّحدة، والعولمة، والتّعاون بين الشّمال والجنوب، والاقتصاد والتجارة العالميّة، وتعدّديّة الأطراف للتّقرير في الشّؤون العالميّة[27].

وفي محاولة منها لتغير الواقع الجيوستراتيجي، اشتركت روسيا الجديدة في المعرض الدّولي للسّلاح في سبتمبر 2008م، وقد أعلنت فيه عن استخدام نظام المقايضة مع الدّول الإفريقيّة (السّلاح مقابل المواد الخام الإفريقيّة)، ولقد تُوّجت ردود أفعالها بالانتصار العسكري السّاحق في جورجيا، لتعبّر عن عدم رضاها بألّا تحسب في النّظام العالمي الجديد قوّة عظمى[28].

ثالثاً: القوى الصاعدة (الصين-الهند)

الصّين منافس قوّي للولايات المتّحدة، وقوّة صاعدة، وهي الدّولة التي تمثّل تهديدًا على المدى المتوسّط للولايات المتّحدة الأمريكيّة في النّواحي الاستراتيجيّة، والعسكريّة، وحتى الاقتصاديّة جميعًا؛ إذ يتّضح ذلك جليًّا في الفائض التّجاري الصّيني حيال الولايات المتّحدة، كما إنّها على الصّعيد العسكري هي الدّولة الوحيدة بعد روسيا الاتّحاديّة، التي تمتلك الصّواريخ البالستيّة القادرة على إصابة الأراضي الأمريكيّة، ويحكمها حزب شيوعي يناصب الليبراليّة العداء، ولا يعترف بما تؤمن به من حرّيات وحقوق الإنسان[29].

وكان للهند نصيب، فقد أبدت واشنطن خلال التّسعينيّات اهتمامها بقضيّة الصّراع الهندي-الباكستاني بشأن إقليم كشمير، وحاولت تهدئة أيّ أزمات نوويّة محتملة[30].

وهذا يدلّ على أنّ مصالح الولايات المتّحدة في أن تظلّ القطب الوحيد، جعلها تنوّع جهودها بين استمالة القوى الصّاعدة، والإبقاء على حلفائها الأساسين، الأمر الذي يتطلّب مضاعفة جهودها الدّبلوماسيّة لرفع الصّين والهند إلى مصاف القوى العظمى دون تأثّر الاتّحاد الأوروبي أو أعضائه، أي اتّباع سياسة الإبقاء على علاقة وثيقة بالأصدقاء القدامى، وعلاقة أوثق بالأصدقاء الجدد.

المطلب الثاني: الرؤية المستقبلية للقطبية الدولية

نصّبت الولايات المتّحدة نفسها القطب الأوحد، ذلك أنّها ظلّت مصدر قوّة بعد سقوط القطبيّة الثّنائيّة، وأصرّت على استمرار ذلك بفرض خطّتها الاستراتيجيّة لتعزيز استقرار الاتّجاه القائم على أنّ هناك قطبًا واحدًا سيسود المنظومة العالميّة، وأيضًا بنشر قيم ومعتقدات ومفاهيم النّظام العالمي الجديد سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا وعسكريًّا على مستوى العالم، وممّا يسترعي الانتباه أنّها استخدمت البعد العسكري استخدامًا واضحًا في نشر هذه المفاهيم، وبدا ذلك جليًّا في قضايا شملت ثلاث قارّات، ففي آسيا استخدمت القوّة العسكريّة في تحرير الكويت واحتلال العراق، وفي إفريقيا تدخّلت في الحرب الأهليّة في الصّومال، وفي أوروبا تدخّلت في كوسوفا، ومع هذا ظلّت حركة الأطراف الدّوليّة الأخرى مستمرة لتعزيز أيّ من السّيناريوهات المضادّة لهذا النّظام، خصوصًا بعد تزايد مشكلات الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا على المستويات جميعًا منذ قيام هذا النّظام، وهو ما جعل كثيرًا من الدّول تنادي باتّباع سياسة العزلة، والاهتمام بشؤونها الدّاخليّة، أو في الأقل

التّخلّص من أعباء تكاليف الزّعامة الدّوليّة، ونقل وتقاسم عبئها مع الآخرين، وهو ما بدا واضحًا إبان وبعد احتلال العراق[31].

أولاً: السيناريو الأول: القطبية الثنائية

يرى كثير من المحلّلين في هذا الصّدد أنّ العالم يتّجه إلى نظام الثّنائيّة القطبيّة، كما كان من قبل، والثّنائيّة ستكون بين قطبين تنافسيين، أحدهما القطب الأمريكي، أمّا القطب الآخر فهو قطب سيعلو على السّاحة مناظرًا للولايات المتّحدة الأمريكيّة، أو سيكون مقاربًا لها في القوّة السّياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة، سواء أكان هذا القطب منظّمة دوليّة، واتّحاد دول، أمّا عن تحديد القطب المتوقّع، فقد رأى المفكّر الأمريكي اليساري، نعوم تشومسكي، أنّ الثّنائيّة الجديدة سوف تجمع بين المحور الأمريكي– الصّيني مع تراجع للدّور الأوروبي، الذي سيبقى عملاقًا اقتصاديًّا لا غنى عنه لإدارة شؤون العالم، إذ تمتلك الولايات المتّحدة تفوّقًا عسكريًّا، كما إنّ الصّين ستصبح قوّة كبرى اقتصاديًّا وعسكريًّا من الدّرجة الأولى خلال عشر سنوات مقبلة، وإلى هذا الاتّجاه ذهب الباحث الأمريكي، ديفيد شامبوخ، إلى أنّ هناك تفاعلًا متزايدًا للصّين في النّظام العالمي الجديد، إذ بدأت في مجاراة أوروبا وأمريكا بشكل متزايد حيال تحدّيات المجتمع الدّولي الجديد، مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدّمار الشّامل، وأصبح لها وجود ملموس على الطّاولة الدّوليّة مع ترحيب أمريكي أوروبي له للتّخلّص من واقع الدّولة النّوريّة، وتدريبها على معايير السّلوك الدّولي، ولقد كان انضمام الصّين إلى منظّمة التّجارة العالميّة دليلًا واضحًا على نجاح السّياسة الصّينيّة[32].

في حين يرى محلّلون آخرون أنّ القطب الثّنائي المتوقّع سيكون المحور الأمريكي–الرّوسي، ويدعمون رأيهم بمحاولات روسيا الجديدة في الإصلاح الاقتصادي، والتّخلّص من بيع الأسلحة النّوويّة بطرائق غير مشروعة، والمناورات العسكريّة أمام العديد من السّواحل، ومقايضات الأسلحة بالمواد الخام مع جنوب إفريقيا، والانتصار في جورجيا، وهذه كلّها مؤشّرات تؤكّد محاولات روسيا الجديدة الوصول إلى مكانتها السّابقة[33].

ثانياً: السيناريو الثاني: القطبية الثلاثية-المثلث الجديد

هذا السّيناريو يتضمّن رؤية تحليليّة تفترض أنّه خلال العقد المقبل سيكون هناك مثلّث استراتيجي يتمثّل في الصّين، والولايات المتّحدة الأمريكيّة، وروسيا الاتّحاديّة، هذا المثلّث سوف يحمل شعار لا تصادم، ولا وفاق، ولا حرب، ولكنّه سيتبع المصالح الفرديّة لكلّ طرف تبعًا لنوع القضايا التي ستواجهه، فالولايات المتّحدة ستواجه سياسية الصّين وروسيا مستقبليًّا، في حين تنضم الصّين إلى روسيا ضدّ الولايات المتّحدة تجاه قضايا التّسلّح، والصّراع على الموارد الطّبيعيّة في الشّرق الأوسط، وإفريقيا، وآسيا، وهذا المثلث سوف تكون له سمات مختلفة عن أيّ شكل حدث قبل أو في أثناء القطبيّة الثّنائيّة[34]، ونحن هنا في هذا البحث نضمّ صوتنا إلى هذا السّيناريو، ونرى أنّ العالم مقبل على تعدّديّة قطبيّة مختلطة.

ثالثاً: السيناريو الثالث: اللاقطبية

في اتّجاه مغاير لما سبق، ترى مجموعة من المحلّلين أنّ الحيويّة الجديدة التي تبديها القوى الدّوليّة والإقليميّة في هذه المرحلة من حراك سياسي ما هو إلّا نتاج طبيعي لوجود فراغ سياسي في السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة، سواء بسبب حريّة الحركة التي نشأت عن الفشل الأمريكي في غزو العراق، الذي أطاح ولو جزئيًّا بالمشروع الطّموح للمحافظين، ولقد أكد، ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجيّة الأمريكيّة أنّ حريّة حركة القوى الإقليميّة تنبع من تقييد حركة أمريكا، ممّا يعنى نهاية عهد القطبيّة الأحاديّة، وبداية عهد ما نسميه اللاقطبيّة العالميّة، وإذا كان القرن الماضي قد بدا متعدّد الأقطاب، ولكن بعد حربين عالمتيّن، وعدد من النّزاعات، أصبح ثنائي القطبيّة، ومع انتهاء الحرب الباردة، وسقوط الاتّحاد السّوفيتي، دخل العالم مرحلة القطبيّة الأحاديّة، أمّا الآن فهناك بوادر تشتّت تدعو إلى مرحلة اللاقطبيّة التي تمتاز بـ[35]:

1. بروز عدد كبير من اللاعبين المؤثّرين إقليميًّا ودوليًّا، وتعاظم أثرهم في السّاحة الدّوليّة، وهذا واقع، إذ إنّ روسيا الجديدة في حالة نشاط من أجل العودة إلى مكانتها السّابقة، والصّين تمتلك قوّة اقتصاديّة وبشريّة وعسكريّة تجعلها في المقدّمة، واليابان، وألمانيا، والاتّحاد الأوربي، ووراءهم قوى إقليمية من الدّرجة الثّانية، مثل تركيا، وإيران، والهند، وباكستان.

2. العولمة التي أثّرت تأثيرًا كبيرًا في حجم وسرعة التّدفّقات العابرة للحدود، وها هي الفيروسات والأوبئة الغربيّة تنتشر، وكأنّها حرب جديدة للعولمة، مثل انتشار الشّركات متعدّدة الجنسيّة، وشبكات الإرهاب عبر الإنترنت، ونشر مبادئ الأنظمة المتطرّفة والتّعريف بها، ومناهضة الحكومات ومقاومتها، وشركات البحث عن موارد طبيعيّة وخام جديدة، كلّ ذلك من شأنه إضعاف قدرة القطب الأوحد على الاستمرار، وفقدان الدّولة الأم احتكارها للسّلطة، وتفوّقها كحجر أساس في النّظام الدّولي، وذلك بفعل التّحدّيات التي تواجهها على الصّعد كلّها عن طريق المنظّمات المحليّة، والدّوليّة، والمنظّمات غير الحكوميّة، والشّركات متعدّدة الجنسيّات.

الخاتمة

كان سبب ظهور النّظام العالمي الجديد تحقيق السّلام العالمي، والقضاء على الإرهاب، ونشر الدّيمقراطيّة، وإعطاء الشّعوب، لا سيّما شعوب العالم الثّالث، مزيدًا من الحريّة والدّيمقراطيّة، وإعلاء كلمة المنظّمات الدّوليّة والإقليميّة، واحترام حقوق الإنسان، والالتزام باحترام سيادة الدّولة، غير أنّ الأحداث السّياسيّة كشفت أنّ الولايات المتّحدة سعت بهذا النّظام إلى تحقيق أهدافها السّياسيّة، والاقتصاديّة جميعًا، ولكن الأيّام المقبلة ستزيل النّقاب عن تغيرات دوليّة ستحرّك شكل هذا النّظام.

الاستنتاجات

توصّلت هذه الدّراسة إلى استنتاجات عديدة من أهمّها:

1. اختلفت الآراء والتّحليلات السّياسيّة بشأن مفهوم النّظام الدّولي وتركيبه، والوظيفة أو الطّريقة التي يتعامل بها هذا النّظام وبقية الوحدات (الدّول).
2. تعدّدت أسباب ظهور النّظام العالمي الجديد سياسيًّا، وعسكريًّا، واقتصاديًّا، وتنوّعت سماته المميزة له.
3. تحدّد شكل النّظام الدّولي عن طريق وجود مجموعة من الأقطاب الدّوليّة التي تمتلك مصادر القوّة والنّفوذ، ممّا يميّزها عن باقي نسق المجتمع الدّولي.
4. تنوّعت مظاهر النّظام العالمي الجديد سياسيًّا، ودبلوماسيًّا، واقتصاديًّا، وعسكريًّا، وأمنيًّا، وثقافيًّا.

5. نصّبت الولايات المتّحدة نفسها القطب الأوحد، ذلك أنّها ظلّت مصدر قوّة بعد سقوط القطبيّة الثّنائيّة، وأصرّت على استمرار ذلك بفرض خطّتها الاستراتيجيّة لتعزيز استقرار الاتّجاه القائم على أنّ هناك قطبًا واحدًا سيسود المنظومة العالميّة.
6. تعدّدت وسائل هيمنة القطب الواحد في النّظام العالمي الجديد، فكانت منها الوسائل السّياسيّة، والدّبلوماسيّة، والوسائل العسكريّة.
7. لغة النّظام العالمي الجديد وآليّاته هي الانتقال من المصالح الذّاتيّة الضيّقة إلى ما يسمّى بالمصالح الذّاتيّة المستديرة، التي تتّسع دائرتها للجميع، لكي يستفيدوا دون هيمنة قطب أوحد.
8. إنّ العالم مقبل على تعدّديّة قطبيّة مختلطة، وعلى العالم العربي استغلال هذا التّحوّل، وعدم البقاء ضمن مشروع القطبيّة الأحاديّة الذي سينتهي لا محالة.

التوصيات

خرجت الدّراسة بتوصيات عديدة من أهمّها:

1. لفت نظر الباحثين إلى تناقض المواقف الخاصّة بالولايات المتّحدة من القضايا العربيّة، والدّوليّة، واستغلالها لهيمنتها على النّظام العالمي الجديد.
2. ضرورة التّعاون بين المهتمّين بالتّاريخ، والسّياسة الدّوليّة، وتنظيم ملتقيات ومؤتمرات علميّة سنويّة لتبادل الخبرات والأبحاث من أجل إنتاج عمل موسوعي يناقش التّداعيّات المستقبليّة المحتملة لهيمنة النّظام العالمي الجديد.
3. تخصيص أحد المؤتمرات المقبلة لموضوع دور الولايات المتّحدة الأمريكيّة المهيّمن في المحيط العربي، والإقليمي، والدّولي، ومدى خطورة هذا الدّور.

المصادر

(1) عبد الإله بلقزيز، العرب والنّظام الدّولي الجديد، مجلّة شؤون عربيّة، جامعة الدّول العربيّة، ع 65، 1991م، ص106-103.

(2) فايز عز الدّين، الكارثة الجيوسياسيّة والفشل في قيادة العالم، جريدة الثّورة السّوريّة، جريدة يوميّة تصدر عن مؤسّسة الوحدة للصّحافة والطّباعة والنّشر، عدد 2007/4/19.

(3) مفيد عامر الزّبيدي، أمريكا والنّظام الدّولي الجديد... الجذور والآفاق المستقبليّة، المجلّة الثّقافيّة- الجامعة الأردنيّة، ع 31، 1994م، ص14.

(4) عبد القادر تومي، مهام الدّولة في ظلّ هيمنة النّظام الدّولي العالمي: قراءة تحليليّة في فلسفة السّيادة، مجلّة الباحث، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، ع1، 2009م، ص241.

(5) ستيفن غروبارد، حرب السّيد بوش، ترجمة: خالد أيوب-عبد الرّحيم الفار، الأهليّة للنّشر والتّوزيع، عمّان-الأردن، 1992م، ص١٦٨

(6) عبد العزيز الخليلي، النّظريّة الواقعيّة وتفسير النّظام أحادي القطبيّة، رسالة ماجستير، كليّة الدّراسات العليا، جامعة بيرزيت، 2018م، ص70.

(7) رمزي زكي: هل انتهت قيادة أمريكا للمنظومة الرّأسماليّة العالميّة؟ مجلّة المستقبل العربي، أغسطس ع 138، 1990.

(8) جمال سند السّويدي، آفاق العصر الأمريكي، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجيّة، أبو ظبي، 2014، ص59.

(9) صفاء محمّدين، الصّين نحو تنافسيّة قطبيّة متعدّدة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطّريق انموذجًا (2013-2021)، مجلّة السّياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف -كليّة السّياسة والاقتصاد، مج14، ع13، 2022م، ص159.

(10) أنور محمّد فرج، نظريّة الواقعيّة في العلاقات الدّوليّة، مركز كردستان للدّراسات الاستراتيجيّة، 2007م، ص98.

(11) عمر فشاشي، بعض سمات النّظام العالمي الجديد، مجلّة الحوار المتمدّن، عدد 914، 2004/8/3م.

(12) بلال الحسن، بوش يسعى إلى فرض نظام عالم جديد، جريدة الشّرق الأوسط، عدد 8713، 6 أكتوبر 2002م، ص3.

(13) يوسف محمّد صادق، الإرهاب والصّراع الدّولي، دار سردم للطّباعة والنّشر، بغداد، 2013م، ص98.

(14) خليل حسين، النّظام الدّولي ومستقبل العالم الثّالث، مجلّة المركز اللبناني للبحوث والتّوثيق والإعلام، ع1، 1991م، ص11.

(15) السّيد شلبي، عالم متعدّد الأقطاب: ماذا يعني للعالم العربي؟، مجلّة شؤون عربيّة، جامعة الدّول العربيّة -الأمانة العامّة، ع 149، 2012م، ص146.

(16) عزّت سعد، القطبيّة الثّنائيّة أم المتعدّدة وتداعياتها الدّوليّة والإقليميّة، مجلّة شؤون عربيّة، جامعة الدّول العربيّة، الأمانة العامّة، ع196، 2023 م، ص103.

(17) سعد الدين إبراهيم، لغة النّظام العالمي الجديد، المؤتمر السّنوي السّادس والعشرون: إدارة التّغيير في المجتمع المصري، المعهد القومي للإدارة العليا، القاهرة، 1990م، ص34-33.

(18) سيد أبو ضيف، الهيمنة الأمريكيّة: نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النّظام العالمي الجديد، مجلّة عالم الفكر، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، مج 31, ع 3، 2003م، ص9.

(19) (Ghuhl, Wernar , Imperial Japan's World War Two Transaction Publishers, 2007, p 7, 30.

(20) محمّد الطّاهري، دور الشّركات عبر الوطنيّة في النّظام الدّولي الجديد، مسارات في الأبحاث والدّراسات القانونيّة، ع27، 2023م، ص192-190.

(21) وليد عبد الحي، النّظام العالمي والعولمة وتأثيرهما في التّوحيد القومي العربي، بحوث ومناقشات النّدوة الفكريّة: من أجل الوحدة العربيّة -رؤية للمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2009م، ص90.

(22) إبراهيم السّعافين، العولمة الثّقافيّة، المجلّة الثّقافيّة، الجامعة الأردنيّة، ع87,86، 2015م، ص84.
(23) شادي عبد الوهاب، مؤشّرات الإرهاب العالمي: اختزال تفسيري وربط تعسّفي، مجلّة السّياسة الدّوليّة، س52، 2016م، ص14.
(24) بلعريف رشيد، استراتيجيّة الهيمنة الأمريكيّة العالميّة: الأدوات والتّداعيات، مجلّة الأكاديميّة للدّراسات الاجتماعيّة والإنسانيّة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشّلف، مج14، ع1، 2022م، ص293.
(25) سورين أبي سمرا، وطلال رحال، وجوزق تقولا، روسيا والصّين بعد الحرب الباردة، مجلّة الجيش اللبنانيّة، عدد 212، بيروت، 2009م، ص5.
(26) تالا عبيدو، الصّين والنّظام الاقتصادي العالمي: الواقع وآفاق المستقبل، مجلّة ابن خلدون للدّراسات والأبحاث، مركز ابن العربي للثّقافة والنّشر، مج1، ع2، 2021م، ص262.
(27) ديمتري بريجي، إعادة تشكيل النّظام العالمي: بوتين في الصّين، مجلّة مركز الدّراسات العربيّة الأوراسيّة، ع 3 يونيو 2024، ص2.
(28) عبد المنعم منيب، روسيا الصّاعدة والنّظام الدّولي الجديد، منتديات الحوارات الجامعيّة السّياسيّة، 2008/9/30
(29) Ayad Rashid Mohammed and Amer Hashim Awad, Rising Strenghths of China's power and its impact of transformation of nature China's global role,Review Central and Eastern European law, Canada, VOI 12, No 1, December 2020, p 120
(30) دانيال ديزنر، جديد النّظام العالمي الجديد، ترجمة أمل خيري، منتديات الحوارات الجامعيّة السّياسيّة، ديسمبر 25، 2011، ص1.
(31) حربي عريقات، العرب والعولمة: الواقع والآفاق المستقبليّة، مجلّة البلقاء للبحوث والدّراسات، عمادة الدّراسات العليا والبحث العلمي، جامعة عمّان الأهليّة، مج10، ع1، 2003م، ص89.
(32) عبد الرّحيم سلامة، الشّرعيّة الدّوليّة والنّظام العالمي الجديد: بين النّظريّة والواقع، رسالة ماجستير، كليّة الاقتصاد والعلوم السّياسيّة، جامعة أم درمان الإسلاميّة، 2007م، ص34.
(33) عبد العزيز الخليلي، النّظريّة الواقعيّة وتفسير النّظام أحادي القطبيّة، رسالة ماجستير، كليّة الدّراسات العليا، جامعة بيرزيت، 2018م، ص56.
(34) خالد السحاتي، هيكل النّظام الدّولي المعاصر بين التّعدديّة والأحاديّة القطبيّة: دراسة نظريّة، مجلّة دراسات في الاقتصاد والتّجارة، جامعة بنغازي - كليّة الاقتصاد - مكتب البحوث، مج37، 2019، ص27.
(35) أحمد محمّد القضاة، مكانة الدّولة القوميّة في النّظام العالمي في ضوء العولمة، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، جامعة اليرموك، 2009م، ص98؛ سعد محيو، القوى الكبرى والنّظام العالمي الجديد، مجلّة شؤون الأوسط، مركز الدّراسات الاستراتيجيّة، ع147م، 2014م، ص12.